



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العلاقات العراقية الكويتية

اسم الكاتب: أ.م.د. عزيز جبر شيال

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1999>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 00:48 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



الاستاذ

المساعد الدكتور

عزيز جبر

شمال (*)

المقدمة:

يؤدي النفط وما يزال دورا كبيرا في العلاقات الدولية، فبسبب النفط ولاجله رسمت الحدود واقامت أنظمة وسقطت أنظمة، بل وحدثت الحروب وعقدت المعاهدات والاتفاقيات، وهذا ماينطبق على منطقة الخليج العربي، والتي شهدت خلال عقدين قيام اكثر الحروب كلفة في التاريخ المعاصر.

ان دراسة العلاقات العراقية-الكويتية دراسة علمية موضوعية بعيدة عن التشنح، عاملا مهما لفهم طبيعة تطور العلاقة بين البلدين، اذ ان الاوان لدراسة هذه العلاقة دراسة موضوعية، خاصة وقد مرت فترة زمنية كافية لسيان الاحقاد والاحداث المؤلمة التي دفع الشعبين العراقي والكويتي ثمنا غاليا لها ولحد الان. فدراسة هذه المشكلة دراسة علمية موضوعية أمر ضروري للوصول الى الحلول النهائية ولعودة العلاقات الحميمة بين البلدين الشقيقين.

احتوت هذه الدراسة على فصلين الاول منها، اختص بالعلاقات العراقية-الكويتية من عام ١٩٧٩ وهي بداية استيلاء صدام حسين على الحكم في العراق حتى نهاية أحتلال الكويت عام ١٩٩١. وأما الفصل الثاني فقد اختص بالحديث عن العلاقات العراقية-الكويتية من عام ١٩٩٢ الى عام ٢٠٠٥، لان هاتين الفترتين تختصان برد الفعل العراقي على تخطيط الحدود الجديد، ونتائج هذا الترسيم على العلاقات بين البلدين.

الفصل الأول العلاقة بين العراق والكويت ١٩٧٩ - ١٩٩١

انتهى عهد الجمهورية الرابعة في العراق عام ١٩٧٩، بأجبار احمد حسن البكر على التنحي عن رئاسة الجمهورية، وتولي صدام حسين السلطة فيه، وتزامن ذلك أيضا مع سقوط نظام الشاه في إيران في شباط من العام نفسه ومجيء آية الله الخميني الى السلطة في ايران. ولنا أن نشير هنا الى حقيقة، هي أن عهد رئيس الجمهورية احمد حسن البكر، اتسم بالمطالبة بتعديل الحدود فقط، ولكنه لم يستفد من الفرص المتاحة، وعندما لجأ الى التلويح بأستخدام القوة، ظهرت تداعيات عربية وأقليمية خطيرة، متمثلة خاصة بدور إيران الشاه، التي سعت بصورة علنية أو سرية الى الحد من تطلعات النظام غير المشروعة نحو موانئ الخليج العربي.

وعلى أية حال، فقد عاد الجمود الى مفاوضات الحدود بين العراق والكويت، بعد اندلاع الحرب العراقية-الايرانية عام ١٩٨٠، والتي استمرت ثمان

سنوات. ولم يخف أحد الكتاب الامريكين الاسباب وراء إطالة الحرب بقوله: ((إذا نجحت إيران في الحرب العراقية - الإيرانية فتشكل خطرا على دول الخليج العربي (البحرين)، وكذلك إذا نجح العراق في تلك الحرب فسيشكل نفس الخطر، فهاتان القوتان تتطلعان للاتجاه جنوبا))^١.

ولابد من أن نشير هنا الى حقيقة واضحة، هي أن هذه الحرب ونتائجها قد انتهت لا ليكون الخليج عربيا أو فارسيا ولكنه صار امريكا بمقدار ما استفادت الولايات المتحدة الامريكية من هذه الحرب، ومن المفيد أن نذكر هنا ان العراق اعتمد على الموانئ الكويتية خلال الحرب في استقبال مختلف البضائع والمواد الغذائية والاستراتيجية، والتي لا يستطيع استيرادها بسبب الحصار البحري الإيراني عليه^٢. كما وصدرت الكويت لحساب العراق (١٢٥) الف برميل يوميا وفاء للالتزامات تعاقد العراق عليها في الاسواق ثم توقف عن التزاماته نتيجة ظروف الحرب^٣.

وقدمت الكويت للعراق خلال الحرب أيضا قروضا قدرها (١٣) مليار دولار كديون على العراق^٤، بينما يذكر الشيخ صباح الاحمد الجابر وزير الخارجية الكويتي السابق وأمير دولة الكويت حاليا، بأن الكويت مولت المجهود الحربي العراقي خلال حربه مع إيران بحوالي (٤٠) مليار دولار^٥. وبعد نهاية الحرب العراقية-الإيرانية عام ١٩٨٨، قام امير الكويت السابق جابر الاحمد الصباح بزيارة العراق عام ١٩٨٩. وجرى الأحتفاء به بشكل كبير تقديرا لمواقفه في الحرب^٦، وتوالت بعد ذلك زيارات المسؤولين الكويتين للعراق من أجل تخطيط الحدود، الا ان الجانب العراقي لم يكن متحمسا لترسيم الحدود مع الكويت، اذ كان مستمرا في الضغط على الكويت للحصول على جزيرتي وربة وبويان، ومما زاد من مخاوف المسؤولين الكويتين من

^١ نوري عبد الحميد العاني، التاريخ السياسي لأمتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ - ١٩٥٢، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٠.

^٢ كالوست سركيس كولينيكيان : أرمني من عائلة عثمانية ثرية، تخرج من كلية الملك في لندن في هندسة التعدين عام ١٨٩١. وقام بدور كبير في تأسيس شركة النفط التركية، وكانت حصته فيها ٩٥% من هنالك بالمستر خمسة بالمئة.

^٣ حسن علي الابراهيم، الكويت دراسة سياسية، الكويت، ١٩٨٠، ص ٤٨؛ أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، بيروت، لات، ص ٨٨.

^٤ احمد حسن جوده، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩، بغداد، ١٩٧٩، ص ٦٨. صلاح العباد، البترول أثره في السياسة والمجتمع، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣ ص ٩.

^٥ للتفاصيل ينظر جصطفى عبد الادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، دراسة وثائقية، جامعة البصرة، ١٩٧٥، ص ١١٥.

العراق رفضه التوقيع على معاهدة عدم اعتداء معهم، وقد برر عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة المنحل ذلك، بأن على الطرفين اولا الانتهاء من مشاكل ترسيم الحدود قبل البحث في مسألة معاهدة عدم الاعتداء^٧. ومما يسترعي النظر هنا، ان العراق خرج من الحرب قويا عسكريا منهازا اقتصاديا. فقد كانت لدى العراق قبل الحرب مدخرات تصل الى اكثر من (٣٨) مليار دولار، وعندما انتهت الحرب، تبخرت هذه المدخرات وأصبح مدينا بما يقارب (١٠٠) مليار دولار^٨، في حين بلغت خسائر الحرب المادية (٣٠٠) مليار دولار^٩.

لقد أدى تراكم الديون وعجز العراق عن سداد ديونه وتدهور أسعار النفط الى أهتزاز النظام. فمن أجل سداد ديونه كان على العراق أن يدفع ما يعادل سبعة مليارات دولار سنويا سدادا للفوائد فقط. وذلك لن يتحقق الا بسعر يعادل خمسة وعشرون دولارا للبرميل الواحد من النفط، بينما كان السعر آنذاك يقارب ثمانية عشر دولارا فقط^{١٠}. ومعنى ذلك أن يدخل العراق في دائرة المديونية التي لا يخرج منها أبدا، في وقت كان بحاجة الى أعمار البصرة وكثير من المصانع والموانئ والمطارات التي دمرت بسبب الحرب، فضلا عن الانفاق على أستيراد السلع والتزامات المعيشة والحياة المدنية في العراق، فضلا عن اعتماد العراق على العمالة الوافدة بسبب عسكرة المجتمع والتي قدرت تحويلاتها عام ١٩٨٩ بأكثر من مليار دولار سنويا^{١١}.

والمعروف أن دول الأوبك اتفقت عام ١٩٨٩ على رفع السعر الى واحد وعشرين دولارا للبرميل وتحديد حصص معينة للانتاج من أجل ذلك، الا أن دولتي الكويت والامارات لم تلتزما بحصص الاوبك، مما أدى الى هبوط السعر الى خمسة عشر دولارا للبرميل وأحيانا الى أحد عشر او اثني عشر دولارا^{١٢}. تصور النظام

الشيخ عبد الله الطريحي، البترول في خدمة الـ ضايا الـ ومية، مجلة التترول والغاز العربي، الـ اهرة، العدد (٤)، ١٩٦٥، ص ٤٢.

^٨ نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٦٨، ط٢، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٧٢- ٢٧٣.

^٩ رضا هلال، الصراع على الكويت مسألة الامن والثروة، الـ اهرة ١٩٩١، ط١، ص ٥٤.

^{١٠} هيام محمد ديب أبو تاج ومرزوق محمد الشمري، الكويت، لام، ٢٠٠٤، ص ٤٣٢.

^{١١} صبري فارس الهيتي، مصدر سابق.

^{١٢} عباس عبود عباس، أزمة شط العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٤١.

العراقي السابق أن سياسة الكويت والامارات النفطية سياسة المقصود منها ايداء العراق وأنها كبدت العراق خسائر قدرها صدام حسين في خطابه في ١٦ تموز ١٩٩٠ بـ(١٤) مليار دولار سنويا، فهدد الكويت بقوله (قطع الاعناق ولا قطع الارزاق) مما يعني التهديد بالحرب^{١٣}.

وقدم طارق عزيز وزير الخارجية العراقي آنذاك مذكرة الى الشاذلي القليبي أمين عام الجامعة العربية السابق في ١٥ تموز ١٩٩٠، أنهم فيها الكويت بالتجاوز على الاراضي العراقية خلال أنشغاله في الحرب مع ايران. وقدر كمية النفط المسروق بـ(٢.٤) مليار دولار، أضافة الى قيامها مع الامارات بالوقوف وراء تدهور أسعار النفط، حتى بلغت خسارة العراق (٨٩) مليار دولار. وعدّ العراق هذا التصرف بمثابة عدوان عسكري، وطالب الكويت بأسقاط جميع القروض والمساعدات، وتنظيم خطة على غرار مشروع مارشال، لتعويض ما خسره العراق في تلك الحرب^{١٤}. ويعد هذا الطرح مفاجئا للجميع إذ كانت العلاقات كما أشرنا تسير بشكل طبيعي، وأزاء تصاعد التوتر بين العراق والكويت، بذل الرئيس المصري حسني مبارك جهودا من اجل احتواء الازمة، فزار العراق والكويت والسعودية، وتم الاتفاق على عقد محادثات في جدة بالسعودية يوم ٣١ تموز ١٩٩٠ بين الوفدين العراقي والكويتي وتحت رعاية الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية السابق^{١٥}. وفي المحادثات قدم العراق للطرف الكويتي قائمة بعدة مطالب يبدو أنها لم تهدف الى تهدئة الأمور ومنها^{١٦}:

١. أن تشطب الكويت ١٣ مليار دولار قيمة ديونها على العراق.

٢. ان تؤجر الكويت جزيرة وربة وبوبيان لمدة ٩٩ عاما.

٣. إمتناع الكويت عن سحب النفط العراقي من حقول الرمييلة.

٤. أن تقدم الكويت ١٠ مليارات دولار قرضا للعراق لإعادة أعمارها.

^{١٣} من الانترنت

^{١٤} جمال زكريا قاسم ، مصدر سابق.

^{١٥} محمد عبدالنّخالد العبد ال مابر ، الحدود الكويتية العراقية – دراسة في الجغرافية السياسية ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، ٢٠٠٠ ، ط١ ، ص٨٢ .

^{١٦} جريدة الثورة ، العدد (١٤٠٩) ، ٢٧ آذار ١٩٧٣ .

ساد جو المؤتمر توتر شديد بين الوفدين العراقي برئاسة عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة المنحل، والوفد الكويتي برئاسة سعد العبد الله الصباح ولي العهد الكويتي السابق، فقد رفض الجانب الكويتي المطالب العراقية، فأدى ذلك الى قيام صدام حسين بغزو الكويت واحتلاله في ٢ آب ١٩٩٠^{١٧}. متجاهلا كل النداءات والوساطات الدولية والعربية.

ويرى البعض أن الأمريكان قد شجعوا على عدم التوصل الى حل مستغلين رعونة صدام حسين، وجهله بالتطورات الدولية الجديدة التي أعقبت أنهييار الأتحاد السوفيتي، فضلا عن ادعاءاته الفارغة في قدرته على أحداث تغييرات أقليمية في المنطقة، مما أثار حفيظة الأمريكان وجعلهم يخططون لأيقاف هذه التصرفات، ويمكن الأستدلال على الموقف الامريكي من هذه الازمة من خلال عدة محاور، أولها عثور القوات العراقية على وثيقة في دائرة أمن الدولة الكويتية، عبارة عن محضر اجتماع بين مدير عام هذه الدائرة العميد سالم صباح مع القاضي وليم ويستر مدير عام وكالة المخابرات المركزية الامريكية في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٩، واتفق الطرفان على التنسيق والاستفادة من الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي خلفتها الحرب للضغط على العراق من أجل ترسيم الحدود مع الكويت^{١٨}. وثانيهما المقابلة التي جرت في حزيران ١٩٩٠ بين ولي العهد الكويتي سعد العبد الله الصباح والسفير الامريكي في الكويت، والتي نصحه فيها بعدم تلبية المطالب العراقية، لأن مطالبهم لا تنتهي، وأن الحكومة الامريكية مستعدة لارسال قوات للدفاع عنكم^{١٩}. أما على الجانب العراقي فقد ظهر الدور الامريكي واضحا أيضا من خلال المقابلة التي جرت بين السفارة الامريكية في بغداد أبريل كلاسبي، وصدام حسين، إذ ذكرت له أن الخلاف الحدودي بين العراق والكويت ليس محور اهتمام امريكي، ولا توجد معاهدة دفاع مشترك مع الكويت، وان الولايات المتحدة تتمنى حل المشكلة من خلال الجامعة العربية، وفي هذا ضوء أخضر لصدام كما يرى البعض، إستخداما لسياسة التوجيه عن بعد، وهو ما أنكرته السفارة أمام الكونغرس الامريكي، الا أن صدام نفسه اعترف به^{٢٠}. فضلا عن

^{١٧} جمال زكريا قاسم، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

^{١٨} صلاح العاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٣، ١٩٧٣، ص ١١١.

^{١٩} من الانترنت

^{٢٠} محمد مشكور، النزاعات الحدودية في الخليج العربي، لام، ١٩٩٧، ص ١٠٣.

جهله بطبيعة العلاقات والمتغيرات الدولية، والتي حصلت في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي^{٢١}. فكشف بذلك عن عجز تام في استيعاب منطق العصر، ولم يكن هذا التصرف الانتيجا منطقية لانعدام الديمقراطية في مؤسسات النظام كافة فلا يوجد رأي آخر سوى رأي (القائد الملهم) ومن تسول له نفسه ابداء رأي مخالف ولو كان مصيبا فأن جزاءه التصفية الجسدية. وهناك من يشير^{٢٢}، الى أن الحكومة العراقية قد حصلت على وعد بقبولها عضوا في مجلس التعاون الخليجي ثمنا لدخولها الحرب ضد إيران، إلا انه تم استبعاده منه بعد نهاية الحرب^{٢٣}. وأزاء كل ذلك، اتجه رئيس النظام العراقي الى تأليف مجلس التعاون العربي ليضم دولاً عربية فقيرة وهي مصر والاردن واليمن، ورفع شعار حق الفقراء العرب بالثروة النفطية^{٢٤}، معتقدا أن هذه الدول ستكون خير معين له في مغامراته، إلا أن بعضها وقفت ضده بشكل أواخر. ومما يسترعي النظر، أن الحكومة العراقية بعد فرض الحصار الاقتصادي عليها في ايلول ١٩٩٠، عرضت بيع نبتها بسعر الكلفة الى دول قارات افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية^{٢٥} من أجل كسب ودها وأثارة الرأي العام فيها ضد الولايات المتحدة الأمريكية، إلا ان هذه الدول وشعوبها، والتي راهنت القيادة العراقية على ردود أفعالها، لم تحرك ساكنا ولم تستطع تغيير حجم الكارثة التي حلت بالعراق فيما بعد.

الفصل الثاني العلاقات العراقية الكويتية ١٩٩١ - ٢٠٠٥

خرج العراق من حرب الخليج الثانية وهو مثقل بالديون، والتي قدرها البنك الدولي بحوالي (١٢٧.٧) مليار دولار^{٢٦}. كما دمرت أغلب بنيته التحتية. وسمحت الكويت للقوات الجوية الأمريكية والبريطانية بفرض حظر جوي على جنوب العراق حتى سقوط النظام في نيسان ٢٠٠٣^{٢٧}. وعلى أية حال، فأن الكويت سارعت الى استغلال حقول نبت الرميطة التي استولت عليها من العراق وفق التخطيط الجديد

^{٢١} طيبه خلف عبدالله، مصدر سابق.

^{٢٢} مع جزيرة وربه وبوبيان في مدخل خور الزبير ويبلغ طول جزيرة بوبيان ٣٦ كم وعرضها ٢٠ كم، أما جزيرة وربه فيبلغ طولها ١٠ كم وعرضها ٦ كم وهما خاليتين من السكان.

^{٢٣} جريدة السياسة الكويتية، العدد (٢٥٨١)، ٢٩ آب ١٩٧٥.

^{٢٤} علي حسن كريم، مصدر سابق.

^{٢٥} صلاح العاد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

^{٢٦} عبد المالك التميمي، العلاقات الكويتية العراقية ١٩٢١ - ١٩٩٩، دراسة تاريخية، مجلة عالم المعرفة، العدد ١٩٥، الكويت، ١٩٩٤، ص ٥٧.

^{٢٧} من الانترنت.

وأخذت تباع النفط بسعر مخفض للشركات الأمريكية بحدود ٢٠ - ٢١ دولار للبرميل، وهذا أقل بكثير من سعره في السوق العالمية^{٢٨} ولعل من المهم أن نذكر هنا، ان العراق لم يتمكن من تصدير نفطه بسبب الحصار الاقتصادي الالسد نفقات لجان الامم المتحدة ونشاطاتها رغم مطالبة النظام السابق المتكررة لزيادة صادراته النفطية والتي كان من الممكن أن يخصص جزء منها لسد الديون التي تراكمت عليه، والتي تضاعفت أيضا بفعل الفوائد^{٢٩}.

وبعد نهاية الحرب شكل مجلس الامن لجنة لترسيم الحدود بين العراق والكويت في مايس ١٩٩١، وقد عهد اليها مهمة ترسيم الحدود الدولية بين العراق والكويت على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه والموقع من جانب البلدين عام ١٩٦٣، والمسجل لدى الامم المتحدة، وفقا للمادة (١٠٢) من ميثاق الامم المتحدة فتكونت لجنة من خمسة أعضاء ثلاثة مستقلون عينهم الامين العام للامم المتحدة، وممثلا عن العراق والكويت، وترأس اللجنة السيد مختار كوسوما أتماجا وزير خارجية اندونيسيا السابق^{٣٠}، وقد أنهت اللجنة أعمالها وبعجالة في نيسان ١٩٩٢، رغم انسحاب ممثل العراق الدكتور رياض القيسي منها وفيما يلي أهم القرارات المتعلقة بتريسيم الحدود:

أ - الحدود البرية:

١. يمتد الجزء الغربي من الحدود من تقاطع وادي العوجة مع الباطن شمالا على طول وادي الباطن ومن نقطة ألتقاء الحدود العراقية - السعودية - الكويتية، بوصفها العمود رقم (١). وتسير مع أعرق نقطة في وادي الباطن.
٢. يمتد الجزء الشمالي من الحدود عند تقاطع محور وادي الباطن مع خط العرض الذي يمر خلال النقطة الواقعة جنوبي صفوان مباشرة وبأنتجاه الشرق جنوبي جبل سنام، وبعدها على طول أقصر خط الى ميناء ام قصر ومن

^{٢٨} محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوامام الة، وة والنصر، ط١، مركز الاهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢، ص ٢٠٦.
^{٢٩} علاء سالم، السلوك العراقي وعمليات التصعيد، مجلة السياسة الدولية العدد (١٠٢) تشرين الاول، ١٩٩٠، ص ٢٢.
^{٣٠} جريدة الاهرام، العدد (٣٩٧٠٠)، ١٧ آب ١٩٩٥.

هناك الى نقطة التقاء خور الزبير مع خور عبد الله. وحددت اللجنة جنوب صفوان بمسافة (٤٣٠ م)^{٣١} فيما كان الاقتراح البريطاني للحدود عام ١٩٥١ قد أعطى للعراق ميل واحد (٣ ١٦٠٩ م) ، إلا ان الحكومة العراقية رفضته^{٣٢}.

ب - الحدود البحرية:

تم ترسيم الحدود الشرقية البحرية بين العراق والكويت وفق قرار مجلس الامن (٧٧٣) عام ١٩٩٢، وقاطع العراق أعمال هذه اللجنة أيضا. لقد خلصت اللجنة الى أن الحدود القائمة التي ستخطط هي خط الوسط، على أساس أن يتاح لكلا الدولتين منفذا ملاحيا الى مختلف أجزاء أقليمها المتاخمة للحدود المخططة. والملاحظ هنا أن المقترح البريطاني لعام ١٩٥١ حدد خطا مستقيما جنوب صفوان الى ملتقى المثلث لخور الزبير وخور الصبية وخورشاته، إلا أنه انحرف في صورة أبققت للعراق المنفذ المائي السابق كله، ولكن التخطيط الجديد للحدود جاء على طول الخط المستقيم من دون انحراف فجعل جزءا من المجرى الاسفل لخور الزبير داخل أراضي الكويت^{٣٣}. ومن ملاحظة هذا الترسيم نستقرئ الملاحظات الآتية:

١. أدى ترسيم الحدود البرية الى تحريك الحدود (٦٠٠ م) على طول (٢٠٠ كم) لصالح الكويت، وبناء على ذلك حصلت الكويت على مايعادل (١٢٠ كم) يشمل خمسة آبار نفطية من حقل الرميلة والتي كان العراق يستغلها سابقا. وفيما يتعلق بميناء أم قصر، فقد أخذت الكويت أجزاء منه بما في ذلك القاعدة البحرية مع أحواض بناء السفن، وأجزاء من مباني عملاقة شيدها العراق في هذه المنطقة لاغراض التنمية.

٢. قامت اللجنة بترسيم الحدود في خور عبد الله على الرغم من ان صلاحيات اللجنة لاتشمل ذلك وبضغط مباشر من الكويت، وأشترك ممثلها في تحديد

^{٣١} محمد الاطرش ، ازمة الخليج جذورها والسياسة الامريكية تجاهها ، المسد بل العربي ، العدد ١٥٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني ١٩٩٢ ، ص ١١٨ .
^{٣٢} محمد حسنين هيكل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٩ .
^{٣٣} بيار سالنجر واريل لوران، المفكرة الخفية لحرب الخليج، رؤية مطلع على العد العكسي للازمة، بيروت، ١٩٩١، ص ١١ .

موقع نقطة صفوان، الامر الذي أدى فيما بعد الى أستقالة رئيس اللجنة الأندونوسي (كوسوما اتمادجا) في ٢٠ تشرين الاول ١٩٩٢، اذ برر استقالته لسببين الاول شخصي والثاني تحفظاته تجاه تخطيط الحدود في قطاع مابعد الساحل (خور عبد الله)، اذ لم تجر الاشارة اليه في الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢، مما يعني عدم تحديد للحدود يمكن للجنة أن تتخذ منه أساسا في عملية الترسيم الموكلة أليها.

والواقع إن منافذ العراق على الخليج العربي محدودة جدا عكس الكويت لذلك فأن خور عبد الله ذو اهمية كبيرة للعراق لانه يطل منه على الخليج العربي، فمن الضروري أن تنطبق عليه وصف الظروف الخاصة، حسب اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، بتعيين حدود البحر الاقليمي بطريقة تخالف قاعدة خط الوسط، خاصة وأن العراق قد انفق مليارات الدولارات عبر عشرات السنين لتحسين الملاحة فيه من أجل انسياب تجارته عبر البحار.

ومهما يكن من امر، فقد تم وضع منطقة منزوعة السلاح لمسافة ٢٠٠ كم على جانبي الحدود. وأصرت الكويت على بناء خندق لتأمين حدودها الجديدة، وباشرت العمل به في ٩ حزيران ١٩٩٣ فشقت خندق من مثلث العوجة في الكويت يمتد الى الشمال، وقد بلغ عمق الخندق ثلاثة أمتار وعرضه خمسة أمتار وساتر ترابي على ارتفاع ثلاثة أمتار وجدار يبلغ ارتفاعه خمسة أمتار وسياجا من الاسلاك الشائكة. ورغم ان الامم المتحدة طلبت من الكويت التريث في بنائه لأن عملية طرد المواطنين العراقيين في منطقة ام قصر والعبدي سيؤدي الى أثاره مشاكل للبلدين، وقررت الامم المتحدة بالاتفاق مع الكويت تعويض المزارعين والمواطنين العراقيين، وشكلت لجنة ترأسها خيرير سويدي أقرت مبلغ التعويض الاجمالي هو (٥٦) مليون دينار عراقي لـ (٩٥) مزرعة و(٥) (١٥) مليون دينار عراقي لـ (٢٠٦) بيت سكني. وسددت الكويت مبلغ التعويضات، غير ان احدا من العراقيين لم يوافق على تسلم مبلغ التعويضات، وادع المبلغ في حساب ضمان تابع للأمم المتحدة حيث تبقى تحت تصرف المستفيدين. وهكذا نجحت الدبلوماسية الكويتية في اصدار القرار الخاص بترسيم الحدود في ٢٧ مايس ١٩٩٣، والذي وافقت عليه الكويت، وعارضه العراق، اذ علق وزير خارجية العراق آنذاك احمد حسين على قرار الترسيم هذا بقوله:

((أن القصد السياسي الواضح من هذا القرار ليس حرمان العراق من حقوقه التاريخية والجغرافية وإلحاق الأذى بمصالحه الحيوية فحسب، وإنما هو تعمد خلق وضع غير شرعي وغير منطقي ومهدد لمصالح حيوية لشعب عريق فرضت عليه محنة بطريق القوة المسلحة والابتزاز السياسي)). وظهر التخبط السياسي واضحا لدى الحكومة العراقية سواء في جامعة الدول العربية أو المحافل الدولية، فقد أعتد على المراهنات السياسية ضمن اللعبة الدبلوماسية، من خلال الاعتراض والمقاطعة أو العزلة أو العناد دون الاستناد إلى أسس قانونية، فإدى ذلك إلى خسارة الموقف الذي يمكن الحصول عليه من خلال الحوار والمشاركة حول الموضوع المختلف عليه مع الطرف الآخر، وظهر ذلك واضحا من خلال معارضة الحكومة العراقية لقرار ترسيم الحدود ثم الموافقة عليه، بقرار من مجلس قيادة الثورة المنحل والمجلس الوطني الملغى يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ ويبدو أن اندريه كوزيريف وزير خارجية روسيا لعب دورا في ذلك، وأعدا القيادة العراقية بعد الاعتراف برفع الحصار الاقتصادي عن العراق، والأهم من ذلك بقاء نظام صدام حسين في السلطة، اعتقدت الحكومة العراقية، أن الاعتراف بالكويت سيادة وحدودا، سيحل معظم المشاكل التي تواجهها ومنها الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول خليجية أخرى استمرت في ممارسة الضغوط على العراق للشك بوجود أسلحة الدمار الشامل لديه، الأمر الذي دفع العلاقات العراقية الكويتية إلى العودة إلى نقطة الصفر بعد عام ١٩٩٤ سعودا، حتى اضطر العراق إلى حشد قواته على الحدود مع الكويت، ووصلت الأزمة ذروتها عام ١٩٩٨ حين تعرض العراق إلى ضربة جوية أخرى. وفي عام ٢٠٠٣ سمحت الكويت للقوات الأمريكية والبريطانية باحتلال العراق عبر أراضيها. وأعلن بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي في العراق، بعد تسلمه منصبه في شهر حزيران ٢٠٠٣ إلى ضرورة عودة حدود العراق إلى ماكانت عليه، فأبدى أحد شيوخ الكويت قلقه من الوعود الأمريكية للعراق. وقام رئيس وزراء العراق الأسبق د.أياد علاوي بزيارة الكويت في تموز ٢٠٠٤، شدد خلالها على احترام سيادة واستقلال الكويت، وتم خلال الزيارة مناقشة مسألة استغلال الحقول النفطية المشتركة على الحدود بين البلدين، لأن الكويت تستغل هذه الحقول من جانب واحد مما يلحق الضرر الكبير بالعراق. ومن جانب آخر رفضت الكويت بشدة الطلب الذي تقدم به

كل من رئيس الجمهورية السابق الشيخ غازي عجيل الياور ورئيس وزراء العراق د.أياد علاوي ومبعوث الرئيس الامريكى جيمس بيكر إلغاء التعويضات والديون العراقية، بسبب ظروف العراق الاقتصادية الصعبة، ولازالت الكويت تأخذ هذه التعويضات، والتي بلغ مجموع ما دفع العراق منها حتى أيلول ٢٠٠٦ ما يعادل (٢٧) مليار دولار. ومن المعلوم أن ديون الكويت على العراق قبل احتلال الكويت كانت (١٣) مليار دولار، وقدرت الامم المتحدة الاضرار الناجمة عن اجتياحه للكويت بـ(٢٣) مليار دولار. إلا ان الكويت أضافت الى هذه التعويضات جميع المنح التي قدمتها للعراق أثناء حربه مع ايران ، فضلا عن أضافتها لفوائد جعلت هذه الارقام تتضاعف بشكل كبير رغم ان هذه التعويضات هي ديون بغیضة، بسبب الحرب ، سبق للولايات المتحدة أن الغتها بعد انهيار النظام الدكتاتوري في كوستاريكا عام ١٩٢٣ كما لم تفرض على ألمانيا بعد إنهار النظام الهتلري فيها بعد الحرب العالمية الثانية. وكما يبدو من مناقشات الجمعية الوطنية العراقية في آب ٢٠٠٥، فإن الكويت لم تكف بما حصلت عليه من ترسيم الحدود عام ١٩٩٣، فقد استغلت الفراغ السياسي والامني في العراق، فقامت بأختراق الحدود العراقية، وظهر ذلك من خلال البيان الذي القاه جواد (نوري) المالكي رئيس لجنة الامن والدفاع في الجمعية أمام الاعضاء قائلًا: ((المعلومات التي توفرت لدينا من خلال مشاهدات عينية ومتابعات ان الخندق المحفور قد تم ردمه، وتجاوزته الحدود الكويتية لمسافة تصل في بعض المناطق الى كيلو متر)) ثم أضاف ((عاد الكويتيون وتجاوزوا هذا الحد مرة أخرى، وهدموا المنازل في أم قصر وأقامو المنشآت لسرقة النفط العراقي)). وتجاوزت الكويت على المياه العميقة في أم قصر والتي تصل الى ٦ متر ولم يبق لنا منها الا ما عمقه ستة امتار. وهاجم بعض النواب الكويت، لأنها سلبت أراض عراقية وحقول نفطية جديدة، ودعوا الى إعادة النظر في ترسيم الحدود. فيما أشار النائب عبد الكريم المحمداوي، الى ان الكويت تجاوزت النفق الذي اقامته بمسافة ٢ الى ٣ كم داخل الحدود العراقية، ووضعوا أنبوبا حديديا أخذوا بموجبه نصف أم قصر.

أثارت تصريحات النواب هذه بعض المسؤولين الكويتيين، الذين نعتوا نواب المجاس بمختلف النعوت، وعلنوا رفضهم بشدة البحث في مسألة إعادة ترسيم الحدود مع العراق ، وأضاف أحد مسؤولي وزارة الخارجية الكويتية غانم صقر الغانم

قائلا: ((لقد وضعنا في صندوق لدى الامم المتحدة منذ عام ١٩٩٤ وحتى الان ما أجماله مليون و ١١٤ ألف دولار هي قيمة التعويضات المقدرة عن مزارع وأراضي ومنازل العراقيين، إلا ان النظام العراقي السابق رفض تسليمها اليهم)). ومهما يكن من أمر فقد شكل مجلس النواب وفدا رسميا برئاسة النائب خالد العطية، حيث زار الوفد منطقة أم قصر لتقصي الحقائق، وأجرى مباحثات مع المسؤولين الكويتين، وطلب منهم التريث في نصب الانبواب لحين تشكيل حكومة عراقية دائمية وأقرار الدستور الدائم للبلاد.

وأزاء هذه الاحداث يمكننا القول، ان الحكومة العراقية كانت منشغلة بترتيب البيت العراقي، فلجأت الى التهدة عبر الحوار الهاديء العقلاني، دون الانزلاق وراء المهاترات والمزايدات التي دفع العراق نتيجة لها طيلة عقود من السنين ثمنا باهضا من دماء أبنائه وأستنزاف أمواله وسرقة أجزاء من خيرة اراضيه. وتكشف هذه الاحداث ايضا، أنه اذا كانت الكويت تعادي نظام صدام حسين فهي محقة في ذلك، ولكن بعد سقوط النظام، كان أولى بالمسؤولين الكويتيين مراجعة مواقفهم السلبية السابقة، وفتح صفحة جديدة مع الشعب العراقي الذي ذاق الامر من ظلم النظام السابق ولم يكن له رأي في غزو الكويت وقد كشفت الأنتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ حقيقة موقف الشعب العراقي من غزو بلد شقيق لنا معه من الروابط والوشائج مايفوق أي خلاف، وأن الأستمرار في تقليب صفحات الغزو السوداء وتداعياتها وهو الأمر الذي يسعى العراقيون والكويتيون الى طيها ونسيان مآسيها والتي يتحمل وزرها النظام السياسي السابق وعلى الأخص رئيسه، لاتخدم مايرتجى ويؤمل من علاقات الأخوة والجيرة.

الخاتمة

ظهر من خلال صفحات هذا البحث، أن الكويت بسبب النفط ولأجله تحولت الى مستعمرة نفطية بريطانية، ظهرت واضحة بعد مؤتمر العقير عام ١٩٢٢. وتمسكت بريطانيا بها خوفا على مصالحها الاقتصادية والتجارية. وقد استفادت الكويت من ثروتها النفطية ومن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق ، في تعزيز كيانها السياسي والوقوف بوجه محاولات ضمها. فحصلت على الاعتراف بكيانها السياسي من قبل نظام عبد السلام عارف عام ١٩٦٣، ووقعت أتفاقية بهذا

الخصوص كان بالأمكان أن تنهي هذه المشكلة الى الأبد وترسم أفق علاقة أخوة وجوار بين البلدين.

وأُتيحت للانظمة الجمهورية المتعاقبة على الحكم في العراق بعض الفرص لحل مشاكل العراق الجيوستراتيجية والمتمثلة بأيجاد ميناء له على ساحل الخليج العربي والحصول على جزيرة وريه وبعض المناطق الجنوبية المتاخمة للحدود من أجل توسيع ميناء أم قصر، إلا أن جهل هذه الانظمة وعدم قراءتها جيدا للتعاقب الزمني للتاريخ، وعدم تعاملها مع الواقع السياسي الموجود فعلا، دفعها لأرتكاب أخطاء تاريخية كبيرة. والواضح من أستقراء العلاقة بين العراق والكويت بعد حرب الخليج الاولى، ان الطرفين ارتكبا سلسلة من الاخطاء، كان على العراق واجب إعادة الثقة بين الطرفين عن طريق الحوار الهادئ ومن خلال الجامعة العربية، درءا للايدي الخفية التي كانت تدفع بالطرفين نحو الهاوية.

واتخذت العلاقات بين العراق والكويت منحى خطيرا بعد غزو الكويت، وذات أبعاد جيوستراتيجية واقتصادية خطيرة سواء بأغلاق منافذ الخليج العربي بوجه العراق، أو بفرض الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي لمدة (١٣) عاما وما آل اليه من تدمير لثروات العراق واقتصاده وبنيته الاجتماعية، والتي ستبقى في الذاكرة الشعبية مهما طال الزمن.

وبعد اسقاط النظام في نيسان ٢٠٠٣، ورغم محاولات ساسة العراق فتح صفحة جديدة من العلاقة مع الكويت، إلا أن الكويت استمرت في ممارسة سياسة خاطئة مع العراق سواء باستمرار سرقة نفطه وأجزاء من أراضيه، أو باصرارها على أخذ التعويضات والديون مع فوائدها، بدل مساعدة الشعب العراقي الذي كان هو أكبر ضحايا النظام السابق.

وأخيرا نحن بحاجة الى قراءة جديدة ودقيقة لتقييم العلاقات مع أشقائنا الكويتيين عبر الحوار الهادئ والبعيد عن الانانية السياسية او المهارات العسكرية، من أجل رسم علاقة مستقبلية مشرقة للأجيال القادمة في كلا البلدين، ومحو آثار الغزو الصدامي للبلاد الشقيق، والتعامل بروح الأخوة والجيرة والأرتقاء بالعلاقات الى مستوى متقدم، وتنويع هذه العلاقات وتعزيزها بتبادل الزيارات واللقاءات الرسمية

والشعبية، وتأسيس مراكز بحوث مشتركة لتنمية العلاقات من خلال المشورة النزيهة والمخلصة لقادة البلدين الشقيقين.